



**Arab East Investment Company (Ltd.)**  
**الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية**

**محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابع والعشرون  
 لشركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية م.ع  
 المنعقد بتاريخ 28/03/2022**

عقدت الهيئة العامة اجتماعها السنوي السابع والعشرون لشركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية م.ع في تمام الساعة الثانية من ظهر يوم الاثنين الموافق 28/03/2022 بواسطة تقنية الإتصال المرئي والإلكتروني تطبيق (ZOOM) ، وذلك عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وعطوفة مراقب عام الشركات . وتم الإجتماع بحضور رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرمومطي والسيد إبراهيم حمودة (إجازة رقم 606) مندوب مدققي الحسابات السادة (المهنيون العرب) .

ترأس الجلسة معالي المهندس شحادة أبو هبيب (رئيس مجلس الإدارة) وافتتح الجلسة مرحبًا بعطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرمومطي وبالسادة أعضاء الهيئة العامة ، ثم قام بإعلان قانونية الجلسة عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 وأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وعطوفة مراقب عام الشركات وموافقته على إنعقاد إجتماع الهيئة العامة للشركة بواسطة تقنية الإتصال المرئي والإلكتروني وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول أعمال الإجتماع المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة .

وبين رئيس الجلسة بخصوص قانونية الإجتماع ما يلي :

- حضر الإجتماع اليوم ( 11 ) مساهمًا من أصل ( 1,780 ) مساهمًا يحملون أسهماً بالاصالة عددها ( 19,108,739 ) سهماً ، وأسهماً بالوكالة عددها ( 20,690,232 ) سهماً أي ما مجموعه ( 39,798,971 ) سهماً من أصل كامل رأس المال المكتتب به وبالبالغ ( 47 ) مليون سهم / دينار وهذا يشكل ما نسبته ( 84.68 % ) من رأس مال الشركة .
- وأنه حضر الإجتماع ثمانية أعضاء من مجلس إدارة الشركة من أصل تسعه أعضاء .

- كما حضر الإجتماع السيد / إبراهيم حمودة (إجازة رقم 606) مندوب مدققي حسابات الشركة (السادة المهنيون العرب) .
- وأن الشركة قامت باتباع الإجراءات والمتطلبات القانونية الازمة لصحة إنعقاد هذا الإجتماع وأنه تم ما يلي :
  1. الإعلان عن موعد الإجتماع وبنود جدول الأعمال على الموقع الإلكتروني للشركة قبل سبعة أيام من موعد إنعقاد الإجتماع .
  2. الإعلان في صحفتين يوميتين قبل سبعة أيام من تاريخ موعد إنعقاد الإجتماع .
  3. تم تبليغ الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة الأخرى .

وعليه أعلن رئيس الجلسة بأن النصاب مكتمل وقانوني وأن كافة القرارات التي ستتصدر عن هذا الإجتماع للهيئة العامة قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة وفقاً لأحكام القانون .

وبعد ذلك طلب رئيس الجلسة من عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرمومطي إفتتاح الإجتماع .

بدأ عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرمومطي كلمته بالترحيب برئيس مجلس الإدارة معالي المهندس شحادة أبو هبيب وبالسادة الحضور ، ثم تمنى للشركة دوام التقدم والنجاح ، وبعد ذلك طلب من رئيس الجلسة البدء بالإجتماع .

وبعد ذلك قام رئيس الجلسة بتعيين السيد مازن قديمات ( القائم بأعمال المدير العام ) كاتباً للجلسة ، والسيد خالد القضاة والسيد من السحيمات مراقبين لجمع وفرز الأصوات إذا لزم الأمر .

كما بين رئيس الجلسة بأنه استناداً لإجراءات الهيئات العامة و المجالس الإدارية للشركات المساهمة العامة الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والتموين ، والصادرة بناءً على البند رقم (2) من الفقرة ثانية من أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 وال الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 ، وسندًا للبند (خامساً / ط) من ذات الإجراءات " فإنه لا يجوز طرح أي أسئلة خلال الإجتماع باستثناء المساهم الذي يحمل أسهماً لا تقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالإجتماع " . وأنه ورد أسئلة أو استفسارات من قبل المساهمين على البريد الإلكتروني للشركة قبل موعد الإجتماع وسيتم ذكرها والرد عليها خلال الإجتماع

هاتف: (٩٦٢ ٦) ٥٥ ١١ ٢٢٧

هاتف: (٩٦٢ ٦) ٥٥ ١١ ٢٢٨

هاتف: (٩٦٢ ٦) ٥٥ ١١ ٢٢٧

فاكس: (٩٦٢ ٦) ٥٥ ١١ ٩١٤

بريد إلكتروني: info@aeivco.com  
 ص.ب. ٨٥١٣٢٢ ، عمان ١١١٨٥ ، الأردن

Tel: (962 6) 55 11 227

Tel: (962 6) 55 11 228

Tel: (962) 55 11 727

Fax: (962 6) 5511 914

E-mail: info@aeivco.com

P.O.Box 851322 Amman 11185, Jordan



**Arab East Investment Company (Ltd.)**  
**الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية**

وبعد ذلك انتقل للمباشرة بجدول الاعمال وكما يلي :-

**البند الأول : تلاوة وقائع الاجتماع العادي السنوي السابق للهيئة العامة :**

تم الإقرار بتلاوة القرارات الصادرة عن اجتماع الهيئة العامة العادي السابق ، حيث وافق عطوفة مراقب عام الشركات على ذلك ، كما وافق السادة الحضور بالإجماع على ذلك ، حيث قام السيد ( معاذ أبو دنون ) بتلاوة القرارات .

وحيث لا توجد أية ملاحظات أو إستفسارات عليها فقد قررت الهيئة العامة ما يلي :-

قرار رقم (1) اجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :

المصادقة والموافقة بالإجماع على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق ( السادس والعشرون ) .

**البند الثاني : تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2021 وخطتها المستقبلية لعام 2022 :**

بين رئيس الجلسة بأنه ورد سؤال على البريد الإلكتروني للشركة من المساهم ( عبدالكريم أمين عمر سمور ) والذي يملك أحدهما (7.945) سهماً وكما يلي :

السؤال : إذا تم تعين سائق و سيارة بمبلغ (18,000) دينار لمعالي رئيس المجلس، ما هو مفهوم بدل تنقلات (3,600) دينار ؟ وأجاب المدير المالي بأن بدل التنقلات تصرف لجميع أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات المجلس وبدل سائق و سيارة لمعالي رئيس مجلس الإدارة من القيام بمهامه ومسؤولياته ، وهذه البدلات واردة في التقرير السنوي .

وتحدد المساهم محمد محمود عيسى ذياب الذي يحمل أحدهما (4,053,182) سهماً بالأصلية والوكلة وطلب عدم المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وقال بأنه ورد في كلمة رئيس مجلس الإدارة بأن هناك تأثير سلبي للقوانين والتشريعات على نشاط الشركات ، وب الواقع الأمر أن هذا لا يمثل الواقع ، وأن سوق الأسهم أرتفع من (1657) نقطة عام 2020 إلى 2118 نقطة في عام 2021 بالإضافة إلى أن حجم مبيعات الأراضي زاد في عام 2021 وأن أرباح الشركة تحققت من مساهمتها في شركة تطوير العقارات وبالتالي عدم القدرة على تحقيق نتائج إيجابية أخرى عشر سنوات أو توزيع أرباح .

أنتصر رئيس مجلس الإدارة من المساهم بأن كلامه هل هو سؤال أم ملاحظة ، حيث أجاب المساهم محمد محمود عيسى ذياب بأنه أراد أن يثبت ملاحظة .

وبعد المناقشة والمداولة في هذا البند صوتت الهيئة العامة كما يلي :-

قرار رقم (2) اجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :-

المصادقة والموافقة على تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2021 وعلى كافة البنود الواردة به والخطة المستقبلية للشركة لعام 2022 .

**البند الثالث : تقرير مدققي حسابات الشركة عن البيانات المالية الموحدة لعام 2021 :**

بين رئيس الجلسة بأنه استناداً لإجراءات تنظيم اجتماعات الهيئات العامة و مجلس الإدارة للشركات المساهمة العامة الصادرة عن وزير الصناعة والتجارة والتمويل بتاريخ 09/04/2020 ، وسندأ للبند ( خامساً / ل ) من ذات الإجراءات " يتم الاكتفاء بدعوة مدقق حسابات الشركة المساهمة العامة ويعفى من تلاوة تقريره " .

وتحت هذا البند صوتت الهيئة العامة كما يلي :-

قرار رقم (3) اجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :-

المصادقة والموافقة بالإجماع على تقرير مدققي حسابات الشركة عن البيانات المالية الموحدة لعام 2021 .

**البند الرابع : الميزانية السنوية الموحدة وحساب الأرباح والخسائر الموحد كما في 31/12/2021 :**

بين رئيس الجلسة بأنه ورد سؤال على البريد الإلكتروني للشركة من المساهم ( عبدالكريم أمين عمر سمور ) وكما يلي :

السؤال : تمثل المبالغ المتجمعة في الاحتياطي الإختياري ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضريبة بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنوات السابقة وهو قابل للتوزيع على المساهمين ورصيد (4,498,152) دينار ، لماذا لا يتم إطفاء الخسائر المتراكمة منه وتوزيع جزء كأرباح على المساهمين ، علماً أن الشركة لم تقم بتوزيع أرباح من عام 2010 ؟

الجواب : عملية توزيع الأرباح تحتاج إلى سيولة نقديّة ، وهذا المقترح جدير بالإهتمام وسيتم النظر به عند توفر سيولة نقديّة لدى الشركة .

**Arab East Investment Company (Ltd.)**  
**الشرق العربي للاستثمارات المالية والإقتصادية**

قام المساهم محمد محمود عيسى دياب بطرح الملاحظات والأسئلة التالية والتي أجاب عليها السيد مازن قديمات ( القائم بأعمال المدير العام ) وكما يلي :

1. السؤال : ورد بتقرير المدقق بأن هناك أرض كلفتها (1,706,813) دينار مسجلة باسم شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية وهذا لا يحمي حقوق الشركة ، وأنا أطلب رئيس مجلس الإدارة بتسجيلها باسم الشركة .

الجواب : هذه الأرض مسجلة باسم شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية وهي شركة شقيقة ، و لضمان حق شركتنا فإن شركتنا تحتفظ بإقرارات خطية لصالحها مقابل كامل حق التصرف في هذه الأرض ، وأيضاً شركتنا ممثلة في مجلس إدارة هذه الشركة الشقيقة .

2. السؤال : المادة 148 من قانون الشركة فقرة (ب) بخصوص عدم جواز أن يكون عضو مجلس الإدارة أو المدير العام عضواً في مجلس إدارة شركة مشابهة لأعمالها أو منافسة في أعمالها أنا أطلب من عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموني التحقق من تطبيق أعضاء مجلس الإدارة لهذه المادة لأنه بإعتقادي أن هناك تداخل وهناك غaiات مشابهة في بعض العضويات تؤثر على استقلالية القرار وعلى مبادئ الحكومة .

الجواب : أعضاء مجلس إدارة الشركة متلزمون بقانون الشركات وكل منهم عضوياته بالعدد المسموح به في القانون ، كما أوضح عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموني بأنه في حال قام المساهم بتقديم كتاب سيتم دراسته وحسب قانون الشركات .

3. السؤال : هناك مبلغ (1,774,599) دينار قائم من عام 2020 ولم يتحرك هذا الحساب ما هي الجهة المطلوب منها هذا المبلغ ولماذا لم يتم تحصيلها .

الجواب : تم بيع قطع أراضي لأحدى الشركات وتبقى عليها هذا المبلغ ولم تستطع دفعه ، مما أضطر الشركة أخذ حصة ملكية في رأس مال الشركة التي تم تسجيل الأرض باسمها بقيمة المبلغ المتبقى لحفظ حقوق الشركة وتحت إشراف محامي الشركة وحسب الأصول .

4. السؤال : يوجد مصاريف تمويل بقيمة (268,905) دينار وهناك رصيد نقدي بالبنوك بقيمة (1.2) مليون دينار ، ما هي مبررات إقراض بحدود (3) مليون دينار بنفس الوقت الذي يوجد به وديعة .

الجواب : جزء من قيمة القروض فائدته بهامش (%) عن فائدة الوديعة لمبلغ (700,000) دينار وجزء من قيمة القروض فائدته بهامش (1.5%) على مبلغ (350,000) دينار أي أن كفته على الشركة بنسبة بسيطة ، وأن الشركة المساهمة العامة تضطر أن يكون لديها ودائع تستطيع السحب منها عن الحاجة كاحتياطي نقدي وهو نوع من التحوط .

5. السؤال : لماذا لا تقوم الشركة ببيع جزء من حصتها من في شركة تطوير العقارات لتسديد القرض .

الجواب : بين معالي المهندس شحادة أبو هبيب (رئيس مجلس الإدارة) بأن هذه التساؤلات ينظر بها في حينه من مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب بخصوصها .

6. السؤال : الشركة تمتلك مجموعة من العقارات ، في حال لم يتم تطوير أراضي الشركة فإن دائرة الأراضي تفرض غرامات 5% من تاريخ التملك حسب القيمة السوقية ، ما هي حجم الأرضي التي تم شراؤها لغايات التطوير وفي حال عدم التمديد ما هو أثره المالي على الشركة .

الجواب : تم تطوير جزء من أراضي الشركة وجرى العمل على تطوير جزء آخر وحسب المواقف التي تصدر من الجهات الرسمية المعنية ، وكل فترة يتم تجديد المدد في القانون المعنى بحيث يتم تمديد الفترة المطلوبة للتطوير وذلك لمراجعة إمكانية تطبيقه ، وفي عام 2019 صدر قانون الملكية العقارية والذي حدد التطوير خلال (4) سنوات لغايات السكن وخلال (6) سنوات إذا كان التملك لأي غرض آخر ، ويجوز تمديد المدد بحسب من المدير وموافقة الوزير على أن لا يزيد مجموع المدد عن (8) سنوات لغايات السكن و (12) سنة للغايات الأخرى ، وتم تمديد مدة التطوير حكماً (سواء المنتهية أو غير المنتهية) على أن لا يتجاوز التمديد (4) سنوات لغايات السكن و (6) سنوات للغايات الأخرى وذلك من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون ، وأن قانون الملكية العقارية حدد نسبة الغرامات ب (2%).

كما بين معالي المهندس شحادة أبو هبيب (رئيس الجلسة) بأن الشركات لا تستطيع التطوير دون أن يكون هناك جدوى لهذا التطوير وأيضاً الحصول على موافقة الجهات الرسمية على التطوير ، والآن يوجد فترة الـ (6) سنوات لتنفيذ التطوير وأملين أن يصبح هناك نشاط في السوق العقاري وهذا يخدم مصالح الشركة .



## **Arab East Investment Company (Ltd.)**

السؤال : ما هي نتائج استثمار الشركة في شركة وساطة مالية وما هي مبررات الاحتفاظ بهذه المساهمة .  
 الجواب : أن نسبة مساهمة الشركة في شركة وساطة مالية بحدود (14%) من رأس المال وقيمة بحدود (260,000) دينار  
 وحققت أرباح بسيطة في عام 2020 وعام 2021 نظراً لعدم وجود نشاط في السوق المالي حالياً أملين أن تتحسن أرباحها  
 في السنوات القادمة ، ولا يوجد ما يمنع من بيع هذا الاستثمار في حال توفر مشتري .

**الجواب :** تم الإنتهاء من إنشاء المشروع في نهاية عام 2019 ، وكانت الخطة أن يبدأ تشغيل المشروع في عام 2020 ، وبسبب جائحة كورونا التي أثرت على كافة القطاعات السياحية لم يتم تشغيل المشروع ، وسيتم تشغيله أو تأجيره قريباً وجارى العمل على بعض الدراسات بخصوص ذلك .

وأضاف رئيس مجلس الإدارة بأن كافة الأسئلة التي أثيرت خلال الاجتماع هي عن معلومات وبيانات واردة في التقرير السنوي والبيانات المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة.

وبعد المناقشة والمداولة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تمت على هذا البند صوتت الهيئة العامة كما يلي :-  
قرار رقم (4) إجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :

المصادفة والموافقة بالإجماع على الميزانية السنوية الموحدة وحساب الأرباح والخسائر الموحد كما في 31/12/2021 وكما وردت في البيانات المالية الموحدة لعام 2021.

**البند الخامس : انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية 2022 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدها :**  
وحيث لم يترشح لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2022 سوى السادة المهنيون العرب (أبراهيم حمودة إجازة رقم 606)  
فقد صوتت الهيئة العامة على ما يلى :

**قرار رقم (5) اجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :**

الصادقة والموافقة بالإجماع على انتخاب وتعيين السادة المهنيون العرب (أبراهيم حمودة إجازة رقم 606) لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2022 بالتركية ، وتوفيق مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .

**البند السادس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2021 ضمن حدود أحكام القانون :**  
وتحت هذا البند صوتت الهيئة العامة كما يلى :

قرار رقم (6) اجتماع الهيئة العامة العادي رقم (27) :

المصدقه والموافقة بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2021 ضمن حدود أحكام القانون.

وحيث أنه لا يوجد أي أمور أخرى للنقاش فقد أعلن رئيس الجلسة إنتهاء الاجتماع وقانونيته . وشكر رئيس الجلسة عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرمومي والسعادة المساهمين على الحضور وتمنى للجميع دوام التقدم والنجاح . وإنتهت الجلسة في الساعة الثالثة ظهراً .

رئيس الجلسة (رئيس مجلس الادارة)  
المهندس شحادة ابو هديب

مراقب عام الشركات  
الدكتور وائل العمومي

كاتب الجلسة  
مازن قدیمات

دائرة مراقبة الشركات  
دفعت رسوم حضور اجتماع  
اللارج - ٢٠٢٢-٠٤-٣ بتاريخ  
٤٥٤٠٣٦١  
بموجب وصل الكتروني